المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (24) سبتمبر 2021
Volume (24) September 2021
IJOHSS

مدى إسهام التعليم العالي الفلسطيني في تحقيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي

د. رائد رضوان

د. فريال اسكافي

الملخص

بالرغم من الحالة الاستثنائية التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني كغيره من القطاعات الأخرى، بفعل الاحتلال وسياساته، إلا أنه يمتلك العديد من عناصر القوة التي يمكن من خلال تفعيلها الانتقال لمرحلة نمو يحقق زيادة مطردة في الدخل العام، بفعل سياسات هادفة توظف هذه العناصر في التغلب على عناصر الضعف التي تواجهه، وقد بات معروفاً استناداً للدروس والعبر من بعض التجارب الناجحة ، إن السياسات العامة إن لم تكن تشاركية ووفق منهجية علمية تراعي العلاقة الإرتباطية بين مختلف القطاعات فإنها لن تؤدي إلى نتائج ومخرجات تحقق الأهداف المرغوبة.

فالاقتصاد الفلسطيني يمتلك رأس مالي بشري والقوة العاملة بالإضافة لرغبة فلسطينية كبيرة في إنشاء وتطوير العديد من الشركات التي يمكن أن تسهم في النمو الاقتصادي، وتحقق نجاحات يمكن من خلالها التغلب على النسب العالية من البطالة في صفوف الخريجين، وإذا كان مما سبق مشروعاً، فإنه بالتأكيد لن يتحقق عن توظيف المعرفة وتكنولوجيا المعلومات بالانتقال به من اقتصاد تقليدي لاقتصاد معرفي، الأمر الذي يتطلب شراكة حقيقية بين قطاعي الاقتصاد الوطني والتعليم في فلسطين، باعتبار أن الجامعات الفلسطينية هي التي تتولى تأهيل رأس المال البشري الذي يمكن أن يسهم في عملية الانتقال المنشودة.

إن التقدم الحاصل في التكنولوجيا لا يؤثر في درجة النمو فحسب، بل في نوعية حياة الإنسان فالتكنولوجيا أحدثت ثورة في حياة الإنسان وأثرت في تعليمه وتربيته وتعتبر مواكبة التطور العلمي متطلباً أساسياً لدخول اقتصاد المعرفة الجديد، فلا يمكن أن نتغاضى أهمية التعليم في تمكين الطالب من التأقلم مع بيئة معرفية متغيرة. فالاستثمار في التعليم والموارد البشرية تظهر على المدى البعيد. فكما أشار عبد الهادي (2019) بأن اقتصاد المعرفة هو عصب المجتمع، وفيه المعرفة سلعة وخدمة وهي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، ويعتمد على توافر تقنيات المعلومات والاتصالات واستخدام الابتكار حيث رأس المال البشري هو أكثر الأصول قيمة فيه، ومن أجل هذا تسعى الأمم والمجتمعات التي تستهدف التطور والتقدم إلى الاعتماد على اقتصاد المعرفة.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي الفلسطيني، الاقتصاد المعرفي.

DOI: 10.33193/IJoHSS.24.2021.300

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (24) سبتمبر 2021
Volume (24) September 2021
IJOHSS

The Extent to which Palestinian Higher Education Contributes to Achieving Knowledge Economy Indicators

Dr. Raed Radwan

Dr. Feryal Isqafi

ABSTRACT

Despite the exceptional situation in which the Palestinian economy lives, like other sectors, as a result of the occupation and its policies, it possesses many elements of strength that, through its activation, can move to a stage of growth that achieves a steady increase in public income, as a result of targeted policies that employ these elements to overcome the elements of weakness. It has become known, based on lessons and lessons from some successful experiences, that if public policies are not participatory and according to a scientific methodology that takes into account the interrelationship between the various sectors, it will not lead to results and outputs that achieve the desired goals.

The Palestinian economy possesses human capital and the labor force, in addition to a great Palestinian desire to establish and develop many companies that can contribute to economic growth and achieve successes through which high rates of unemployment among graduates can be overcome. It is achieved through the employment of knowledge and information technology by moving it from a traditional economy to a knowledge economy, which requires a real partnership between the sectors of the national economy and education in Palestine, given that it is the Palestinian universities that undertake the rehabilitation of human capital that can contribute to the desired transition process.

Advances in technology not only affect the degree of growth, but also the quality of human life. A changing cognitive environment. The investment in education and human resources appears in the long run. As Abdul Hadi (2019) indicated that the knowledge economy is the backbone of society, in which knowledge is a commodity and service and is the main engine of economic growth, and depends on the availability of information and communication technologies and the use of innovation where human capital is the most valuable asset in it, and for this purpose, nations and societies that target Evolution and progress to rely on the knowledge economy.

Keywords: Palestinian higher education, knowledge economy.

DOI: 10.33193/IJoHSS.24.2021.300

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (24) سبتمبر 2021
Volume (24) September 2021
IJOHSS

اهداف البحث

1.التعرف إلى مدى إسهام التعليم العالي الفلسطيني في تحقيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي.
التعرف إلى واقع إسهام التعليم العالي الفلسطيني في تحقيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي.
التعرف إلى مدى إمكانية تفعيل دور الجامعات في تحقيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي.
التعرف إلى جدوى تكنولوجيا المعلومات في تحقيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي.
التعرف إلى دور توظيف البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني في تحقيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي.

منهجية البحث

استخدم معدي الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تحليل بيانات الدراسة ويقصد به دراسة ظواهر قائمة موجودة متاحة الدراسة والقياس دون تدخل الباحثين في مجرياتها ويستطيع الباحثان أن يتفاعلا معها فيصفانها ويحللانها.

أسئلة الدراسة

السؤال الرئيس: ما مدى إسهام التعليم العالي الفلسطيني في تحقيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي؟
وينبثق من السؤال الرئيس عدة أسئلة فرعية وهي:
1- ما واقع إسهام التعليم العالي الفلسطيني في تحقيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي؟
2- ما إمكانية تفعيل دور الجامعات في تحقيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي؟
3- ما جدوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم العالي الفلسطيني في تحقيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي؟
4- ما دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني في بناء الاقتصاد المعرفي.

أداة الدراسة

اعتمد معدي الدراسة على الاليات التالية :
1- الاطلاع على الدراسات السابقة والاستفادة من نتائجها .
2- دراسة الخطط الحكومية القطاعية وعبر القطاعية .
3-اجراء عدد من المقابلات مع مجموعة بؤرية من الخبراء التربويين ورجال الاقتصاد .

الأدب التربوي والدراسات السابقة

الدراسات العربية

الدراسة الأولى: دراسة هندة، كريمة (2020) " الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري كمدخل استراتيجي لتحسين جودة التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة-دراسة حالة بعض الجامعات الجزائرية" بحيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز المنهج القائم على تحسين جودة التعليم العالي وربط الجامعة بالمحيط الاقتصادي، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قامت الباحثة بتصميم استمارة استبيان تم توزيعها على أعضاء الهيئة التدريسية على اختلاف درجاتها العلمية والمهنية لعينة مكونة من (465) أستاذ للدراسة الميدانية للبحث، حيث توصلت نتائج تحليل استمارة الاستبيان من خلال برامج التحليل الإحصائي إلى جملة من النتائج المرتبطة بالجامعة الجزائرية أهمها ما يتعلق باختبار الفرضيات والتي تؤكد على وجود دور للاستثمار التعليمي في رأس المال البشري في تحسين جودة التعليم العالي من خلال كل من: جودة البرامج والمناهج التعليمية، القيادة الإدارية ذات الرؤية الاستراتيجية التي تعكس جودة الأداء الجامعي، جودة المكتبة ومصادر المعلومات التعليمية، السمعة والإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس.

الدراسة الثانية: دراسة نور الدين، سحية (2019) " دور مؤسسات التعليم العالي كفاعل استراتيجي في إرساء اقتصاد المعرفة" هدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على ذلك الدور الذي تلعبه مؤسسات التعليم العالي كفاعل استراتيجي من أجل إرساء اقتصاد المعرفة في ظل نظام " ل م د" محاولين بذلك الكشف عن أهم الاستراتيجيات التي تبنتها لبلوغ هدفها والمعوقات التي تحول دون ذلك حيث اتضح من خلال المداخلات الراهنة تنوعاً في

DOI: 10.33193/IJoHSS.24.2021.300

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (24) سبتمبر 2021
Volume (24) September 2021
IJOHSS

طبيعة الاستراتيجيات المتبناة من قبل مؤسسات التعليم العالي من أجل تنمية رأس المال الفكري الذي يعد المحور الأساسي في تعزيز اقتصاد المعرفة مثل الاستثمار من أجل تحقيق جودة أعضاء هيئة التدريس والطالب وتحقيق جودة البرامج التعليمية وطرق التدريس.

الدراسة الثالثة: دراسة بو ذياب (2016) " دور مؤسسات التعليم العالي في لبنان في رفد اقتصاد المعرفة"، هدف هذا البحث معرفة واقع اقتصاد المعرفة في لبنان والتركيز على دور التعليم العالي في رفده وتطرق إلى دور التعليم العالي في خلق وإدارة المعرفة ثم يركز على واقع التعليم العالي في لبنان، وكانت منهجية الدراسة ميدانية وتخلص النتائج إلى أن التمويل عنصر أساسي في عملية النمو الاقتصادي والتنمية، وإذ لا بد من توافر عناصر أخرى أهمها السياسات المتكاملة التي تدعم انتشار استخدام اقتصاد المعرفة وربط ذلك مباشرة بالقطاعات الإنتاجية والخدمية.

الدراسات الأجنبية

دراسة عواجنه، صباح، ناصر (2017) " مفاهيم وأدوار أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الفلسطينية في ضوء اقتصاد المعرفة" تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفاهيم اقتصاد المعرفة وأدوار أعضاء هيئة التدريس في ضوء اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضائها، وتم استخدام المنهج التحليلي الوصفي وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية (الحكومية العامة والخاصة) في الضفة الغربية ويقدر عددهم بنحو 6525 عضو هيئة تدريس، وتمثلت العينة ما يصل إلى 201، وأشارت النتائج بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أدوار أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير الدرجة التعليمية وسنوات الخبرة بينما توجد فروق ذات دلالة احصائية في متوسطات متغير الجامعة، فقد كان واضحاً أن مفهوم اقتصاد المعرفة كان مرتفعاً فقد كان (2.7) وهناك كانت الفروق في سنوات الخبرة لصالح الفئة (1-5 سنوات) ولصالح الأستاذ المشارك في الدرجة التربوية ولصالح الجامعة جامعة بير زيت حيث بلغ متوسط أدوار أعضاء هيئة التدريس (2.26) باختلاف الجنس لصالح الإناث والجامعة، وإضافة إلى ذلك تم الكشف بأن أعضاء هيئة التدريس لديهم وعي كاف بمفهوم اقتصاد المعرفة وأهمية المعرفة برأس المال البشري ووعيهم بأهمية النظام المتطور والتقني والتعليمي والبحث العلمي الذي له دور مهم في عالم اقتصاد المعرفة، وعلى الرغم من تأثر الجامعات الفلسطينية بالاحتلال الاسرائيلي ولكن كشفت الدراسة عن مستوى عالٍ من فهم معلم الجامعة لمفهوم اقتصاد المعرفة.

دراسة أبو جامه (2017) " أثر التعليم على النمو الاقتصادي في فلسطين 1990-2014م" هدفت هذه الدراسة هو قياس مساهمة التعليم في النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي في فلسطين خلال الفترة 1990-2014م، فخلال هذه الفترة زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 3.6% وهناك زيادة ملحوظة في ازدياد طلاب الدراسات العليا بشكل سلبي بالنمو الاقتصادي وذلك بسبب ضعف قطاع الاقتصاد الفلسطيني في ظل الظروف السائدة وإلى إنتاجية أقل للعمالة، وهذه النتائج لها آثار هامة بالنسبة لواضعي السياسات لتعزيز النمو الاقتصادي في السنوات القادمة، وهناك حاجة إلى تحسين جودة التعليم في التعليم الأساسي والثانوي والجامعات والكليات التقنية، كما أن هناك حاجة إلى مزيد من الإنفاق على القطاعات الاقتصادية من قبل كل من القطاعين العام والخاص لتوظيف المزيد من الطلاب المتخرجين.

دراسة صباح، ناصر، عواجنة (2016) "أدوار المعلم في ضوء الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر المشرفين التربويين في فلسطين" تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المعلم في ضوء اقتصاد المعرفة من وجهة نظر المشرفين التربويين في فلسطين ولتحقق هدف الدراسة تم تطوير استبانة مكونة من 35 فقرة وتطبيقها على 50 مشرف ومشرفة في مديرية التربية والتعليم في محافظة رام الله البيرة ووكالة الغوث بالإضافة إلى مقابلة مع تسعة مشرفين، وأظهرت النتائج أن أدوار المعلم كانت معتدلة ولا توجد فروق في متوسطات أدوار المعلم تعزى إلى سنوات الخبرة ومتغيرات المؤهل العلمي، لكن هناك اختلاف في أدوار المعلم تعزى لمتغير المدارس الخاضعة للأونروا، وكشفت نتائج المقابلة أن 84% من المعلمين يحتاجون إلى تدريب على الأدوار المبتكرة للمعلم في عصر اقتصاد المعرفة وآلية تقييم أدوار المعلم لا تزال تركز على الأدوار التقليدية للمعلم، وخلصت الدراسة إلى ضرورة مواكبة المعلمين لمتطلبات القرن الحادي والعشرين عصر الاقتصاد والمعرفة فيما يتعلق

DOI: 10.33193/IJoHSS.24.2021.300

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (24) سبتمبر 2021
Volume (24) September 2021
IJOHSS

بالإتقان العلمي واستخدام التكنولوجيا والإبداع والتميز والتفكير النقدي والبحث العلمي من خلال تلقي بعض التدريب، وضرورة تطوير آلية التقييم بين المشرفين.

مفهوم اقتصاد المعرفة

أشار عبد الهادي (2019) إلى مفهوم اقتصاد المعرفة بأنه جزء من الاقتصاد القائم على المعرفة، حيث تمثل المعرفة السلعة أو الخدمة المتداولة فيه، وتمثل الاتصالات وتقنية المعلومات أداته الرئيسة، ويشمل ذلك مثلاً: الصناعات الإبداعية بأبعادها الأربعة حسب تعريف الأونكتاد(مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية).

أما مؤشرات اقتصاد المعرفة يرتكز على: الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتي، ونظام الإبداع والابتكار، والتعليم والموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

كما أشار منصور وآخرون(2016) إلى مكونات اقتصاد المعرفة وهي: المكونات الملموسة وتشمل المكونات الآتية: البيئة السياسية والتشريعية والتنفيذية وتتمثل في القوانين الخاصة التي تضبط العلاقات، والبنية التحتية، والشبكة العنكبوتية، والتجارة الالكترونية، أما المكونات غير الملموسة وتتمثل في المعرفة وهي الأصول المعرفية المتمثلة في الموهبة والمهارات والمعرفة التقنية، وثقافة المعرفة التي تقوم بتحديد وتوجيه سلوك العاملين في المؤسسة وطريقة تعاملهم مع بعضهم البعض وذلك عن طريق تحديد الأهداف المتكيفة مع الأداء وإيجاد ظروف عمل إيجابية لتفعيل ثقافة الجودة.

خصائص مجتمع واقتصاد المعرفة

أشار عبد الهادي (2019) إلى خصائص مجتمع واقتصاد المعرفة ومنها:

1. الانفجار المعرفي: يعيش العالم انفجاراً معرفياً غير مسبوق فمثلاً في مجال الالكترونيات تتوالى المكتشفات بحيث أصبح التراكم المعرفي يتزايد ويتضاعف كل 18 شهراً.
2. التسارع: كان التغير وما يزال سنة الكون وقانون الوجود الأبرز، وحالياً يتزايد سرعته باستمرار، ومن أمثلة التسارع: سرعة المواصلات ونقل المعلومات.
3. التطور التكنولوجي: عندما نتحدث عن تطبيق الأفكار وتحويلها إلى أدوات وسلع وخدمات، فإننا نقصد التكنولوجيا\ التقنية، والتكنولوجيا ذات طبيعة اقتحامية وتحويلية بمعنى أنها تقتحم المجتمعات سواء أكانت بحاجة إليها أم غير راغبة فيها، وذلك من خلال ما تقدمه من سلع وخدمات وحاجات جديدة، وغالباً ما تكون التكنولوجيا الأحدث أحسن أداء وأرخص سعراً وأصغر حجماً وأخف وزناً وأكثر تقدماً وتعقيداً من سابقتها. كما ان المعرفة والمعلومات اللازمة لإنتاجها أكثر كثافة وتتطلب ارتفاعاً متزايداً للقدرات البشرية من علماء ومطورين وتقنيين.
4. الاستثمار في البحث العلمي: واكب توجه العديد من الدول الصناعية لاقتصادات المعرفة استثمار ملحوظ في البحث والتطوير لمواكبة الاحتياجات الجديدة والمتجددة، فالسويد تنفق 3.02% من ناتجها المحلي الإجمالي على البحث والتطوير، تليها اليابان بنسبة 2.84% والولايات المتحدة الأمريكية 2.68% واللافت للنظر أن نسبة ضخمة من الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في البلدان المتقدمة تأتي من قطاع الأعمال والشركات الكبرى.

كما أشار أبو الشامات (2012) إلى مؤشرات الاقتصاد المعرفي وهي:

1- نسبة المكون المعرفي في ثمن السلع والخدمات والمنتجات.
2- الميزان التجاري للدولة فيما يتعلق بتجارة المعرفة.
3- مؤشرات التوجه نحو مجتمع المعلومات مثل مؤشرات البنية الأساسية (هواتف، وشبكات منها الانترنت).
4- عدد براءات الاختراع وحقوق الملكية الفردية بما فيها العلامات التجارية.
5- عدد سنوات الدراسة والتدريب بالنسبة إلى عمر الفرد.
6- نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي.
7- عدد حدائق التكنولوجيا أو البحث أو العلم وعدد حاضنات التكنولوجيا.

ركائز الاقتصاد المعرفي

أشار عبد الهادي (2019) إلى عدة ركائز في الاقتصاد المعرفي ومنها:

DOI: 10.33193/IJoHSS.24.2021.300

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (24) سبتمبر 2021
Volume (24) September 2021
IJOHSS

دور التعليم في اقتصاد المعرفة: للتعلم دور مهم في اقتصاد المعرفة باعتبار أنه يؤدي في النهاية إلى توافر رأس المال البشري القادر على إنتاج المعرفة والاستثمار فيها فضلاً عن أنه يؤدي إلى الوعي بأهمية الاقتصاد المعرفي في التنمية ودور الأفراد والمؤسسات فيه.

الإبداع والابتكار والبحث العلمي: الإبداع التكنولوجي هو تجسيد الأفكار والمعارف التكنولوجية الجديدة المستخلصة من عملية البحث والتطور على مختلف الجوانب المرتبطة بالمنظمة وذلك من ناحية المنتجات والأساليب والتقنيات الإنتاجية وحتى الأسواق.

رأس المال الفكري: الأشخاص الذين يمتلكون المعارف والخبرات والقدرات التي تمكنهم من الإسهام المبدع في أداء المنظمات التي يعملون بها وهم جزء من رأس المال البشري للمنظمة، لكنهم هم الذين يمتلكون قدرات معرفية وتنظيمية دون غيرهم ويرمي رأس المال الفكري إلى إنتاج أفكار جديدة أو تطوير أفكار قديمة، وهو يمثل قدرة عقلية ذات مستوى معرفي عالٍ قادر على توليد الأفكار وأصول غير ملموسة لها أثر كبير في زيادة الأصول الملموسة المادية وتعظيمها، وهو يمثل استراتيجية تهدف إلى تعزيز الابتكار والإبداع في المؤسسة وتحقيق التميز في بيئة العمل.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على زيادة معدلات النمو والعائد على الاستثمار، وهي ركيزة أساسية من ركائز اقتصاد المعرفة، ويمكن النظر إليها كوسيلة أو أداة في تيسير المعرفة وتحقيق الميزة التنافسية، فهي أداة مدعمة لاتخاذ القرار على أغلب مستويات المؤسسة.

الموارد المالية: هناك عدة آليات لحشد الموارد المالية لتمويل مشروعات قطاع المعلومات وتقانة الاتصالات عبر أساليب مختلفة منها: التمويل عن طريق حقوق الملكية، التمويل عن طريق الافتراض المصرفي، التمويل عن طريق أدوات أسواق المال.

مؤسسات اقتصاد المعرفة: إن أي دولة تريد أن ترتقي بمستوى اقتصادها الوطني من خلال الصناعات التقنية المتقدمة يجب أن تهتم بإنشاء نماذج مؤسساتية لاقتصاد المعرفة، فهي تعتبر المكان الذي يتوافر فيه البنية التحتية والخدمات المساندة.

دور التعليم في تشجيع الاقتصاد العربي

إن عملية التحول الهائلة في الكثير من المفاهيم الاقتصادية، ومن أهمها الاقتصاد المعرفي، قد أدت الاهتمام أكثر بنوعية الخريجين من الجامعات أو المؤسسات التعليمية، وذلك لتحقيق تكامل بين مختلف عناصر المنظومة الاقتصادية التي أصبحت تقوم على المعرفة باعتبارها محرك الإنتاج ومفتاح النمو الاقتصادي، حيث يعتبر المورد البشري المؤهل ذي المهارات التقنية العالية من أهم هذه العناصر، الأمر الذي يتطلب تطوير في المنظومة التعليمية التعلمية بما يضمن مخرجات منسجمة مع متطلبات وظيفة العصر من خلال تعليم مهارات التفكير والابداع وصولاً للإنتاج المعرفي كمقدمة للإسهام في عملية التحول المعرفي في مختلف الحياتية وعلى راسها التحول نحو اقتصاد المعرفة. لقد تطور مفهوم الاقتصاد المعرفي حتى بات يعرف اليوم بانه ذلك النظام المبني على رأس المال الفكري، والقادر على توظيف العقول المبدعة باعتبارها منتج اقتصادي (طفاش،2014)، وقد أظهرت نتائج المسوحات أو التقارير الصادرة عن المنظمات الاقتصادية الدولية تجارب ناجحة فاقت تلك الدول الغنية بالثروات الطبيعية قد عملت هذه الدول على توفير بيئة مناسبة ومشجعه لإبداعات فكرية، وظفتها في عملية انتاج اقتصادي متطور كان مبيناً على العقل وليس على الثروات الطبيعية. لقد ارتبط مفهوم الاقتصاد المعرفي في الغالب بالعملية التعليمية التعلمية، باعتبارها العملية التي تتولى مهمة تطوير رأس المال البشري، من خلال إطلاقة للقدرات الإبداعية للمتعلمين، وتطوير عمليات التفكير التي يمارسها عقل التعلم بما يضمن تحويل الأفكار لمنتجات اقتصادية ملموسة او غير ملموسة، وبالرغم من ازدياد الاهتمام بهذا النوع من الاقتصاد ما زالت التجربة العربية متواضعة جداً في تبني سياسات عامة من هذه الدول بالتحول لهذا النوع من الاقتصاد، حيث ما زال الحديث حول هذا الامر بالاطار العام، ولم يصل لتبني منهجية متكاملة للتحول المرغوب، من خلال وضع سياسات عامة تقوم على رؤية واضحه تحدد الأدوار المنوطة بكل قطاع من قطاعات الدولة، بدءاً من توفير حاضنة سياسية من قبل أصحاب القرار لمستوياته العليا، دوراً بدور قطاعي التعليم والتعليم العام والقطاع الاقتصادي بشقيه الرسمي والخاص، للوصول لنتائج تقوم على نجاح مؤسسات التعليم العالي باعتبارها صاحبة الدور في تأهيل راس المال البشري من خلال قدرتها على توليد المعرفة، واكساب خرجيها

DOI: 10.33193/IJoHSS.24.2021.300

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (24) سبتمبر 2021
Volume (24) September 2021
IJOHSS

مهارات التفكير من خلال التركيز على أدوات التفكير ومنهجياته أكثر من التركيز على مضمون المعرفة في المناج المقرة. وبالرغم من أهمية التعليم العام في حياة الشعوب والأمم، الا أن التعليم الجامعي يكتسب أهمية خاصة في قدرة المجتمعات للتحول للاقتصاد المعرفي، باعتبار مؤسسات التعليم العالي وخاصة الجامعات، الحلقة المجتمعية الأكثر تماشياً مع معطيات العلوم والمعارف الحديثة ، كما أن الاستثمار في التعليم الذي ترعاه وتقوده الجامعات يعتبر استثمار طويل الأمد، كما أن لدى الجامعات في معظم الدول قدرة على التواصل مع نظيراتها في دول مختلفة، ما يضمن لها الاستفادة من تجاري الآخرين خاصة في ظل حالة التنافس الإيجابي بين الجامعات، والبحث عن التميز من خلال تبني سياسات وخطط تلبي متطلبات الحداثة التي تمر بها المجتمعات المعاصرة (شرف الدين، 2019). كما أن هذه الجامعات تأتي في أعلى درجات السلم التعليمي، وتمد المجتمعات بقدرات ذهنية وعملية للتحول لمجتمعات قائمة على المعرفة، يكون الفرد فيها قادراً على إنتاج الفكر والاستفادة منه في حياته العملية، خاصة في المجالات الاقتصادية المختلفة التي تمكن الدولة من بناء اقتصاد معرفي يتسم بالإنتاجية ويعزز استقلاليته من خلال الوصول لمرحلة الاكتفاء الذاتي، وقد حددت اليونسكو في عام 1998 وظائف التعليم العالي لثلاث وظائف مهمة وهي (نمور،2012).

1. التعليم: وهي قدرة المجتمعات بإعداد الكوادر المؤهلة لشغل الوظائف العلمية والتقنية والإدارية ذات المستوى العالي، الذي يحقق المخرجات المرغوبة.
2. البحث العلمي: حيث اعتبرت اليونسكو ان مهمة البحث العلمي تعد من أهم الركائز الأساسية والعناصر الرئيسة لنهضة الأمم والشعوب، وهذا ما اثبته التجارب الناجحة لعدد من الدول او المنظمات التي شجعت البحث العلمي واستفادت من نتائجه وسخرتها في خدمة مجتمعاتها لتحقيق التنمية والتطور في مختلف المجالات.
3. خدمة المجتمع: لقد دعت اليونسكو الجامعات عبر العالم للتأقلم مع احتياجات شعوبها، واهتمامها بالوظائف الجديدة. التي بدأت تظهر ، والاهتمام بالدراسات الاستشرافية التي تقوم على التنبؤ لمسارات تطور المجتمعات ورسم سياساتها بموجبها.

لقد تنمت العديد من الدول في العالم سوءاً في الشرق او الغرب من رسم سياساتها وفق هذه المبادئ، التي أسهمت بتحقيق تحول حقيقي لاقتصاد المعرفة الذي نقل هذه المجتمعات لتحتل ترتيب متقدم في نسبة دخل الفرد من الناتج القومي، كما هو الحال في سنغافورة وماليزيا واليابان وكوريا والصين، الى جانب عدد من الدول العربية، وقد تقاطعت تجارب هذه الدول حول عدد من المبادئ الهامة في التحول الاقتصادي، ومن أهمها تبني سياسات تعليمية تقوم على الابداع والتمييز، وإقامة علاقة تكاملية حول ذات الهدف بين المستوى السياسي في الدولة ومراكز البحث العلمي في الجامعات وبين القطاع الخاص، والاهتمام بتطوير راس المال البشري وتحقيق التكامل بين المعرفة وتكنولوجيا المعرفة، من خلال التركيز على تعليم أدوات التفكير وانشاء بنية تحتية الكترونية تمكن المتعلمين والباحثين من الاستفادة من الثورة المعرفية العالمية. ان العالم الذي نعيش، قد تحول اليوم الى مرحلة الرأسمالية المعرفية، وقد لعبت الجامعات ومراكز البحث العلمي دور مهم فيه، واعادت تشكيل الروابط بين التعليم والعمل، من خلال توظيف راس المال البشري القائم على المعرفة في تحقيق نقله سريعة من الاقتصاد الصناعي الى الاقتصاد المعرفي، الذي تميز باهتمامه بأدوات توليد المعرفة وادواتها وتوظيفها بما يخدم السوق، حيث قدمت مؤسسات التعليم العالي راس المال البشري الذي اسهم في تقديم ابتكارات على أسس علمية مستدامة، (الفيلالي،2010).

السياسات التعليمية ومهارات اقتصاد المعرفة:

ان مواكبة التحولات الاقتصادية المتسارعة نحو اقتصاد المعرفة، تتطلب الارتقاء بالسياسات التعلمية لمؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي، وقد اتفقت معظم الدراسات التي تناولت علاقة السياسات التعليمية باقتصاد المعرفة، تلى ضرورة تبني الدولة لسياسات تشجع بموجبها مؤسسات التعليم العالي تبني سياسات ورؤى جديدة تنسجم مع مخرجات التعليم المنشودة، وموائمة برامجها مع متطلبات التحول نحو هذا النمط من الاقتصاد، وقد تشكلت وفق نتائج هذه الأبحاث ما اصبح يطلق عليها بمدرسة اقتصاد المعرفة، والتي ترى ان المؤسسات التربوية على مستوى التعليم العام والعال يمكن ان تلعب دور فاعل ومحوري في نقل خرجيها من دائرة إعادة تدوير المعرفة الى انتاجها، من خلال التركيز على تطوير أدوات التفكير لدى الخريجين، من خلال تنظيم هذه المؤسسات لتكون مركزاً حياً للتفكير ومتفاعلة مع المشكلات الوطنية والعالمية، وتشجيع التفكير الحر وتطوير

DOI: 10.33193/IJoHSS.24.2021.300

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (24) سبتمبر 2021
Volume (24) September 2021
IJOHSS

القدرات الذهنية في تحليل القضايا التي تواجه المتعلم، من خلال تهيئة للتعامل مع عالم المعلومات والاتصالات ووسائل تحليل البيانات ومعالجتها بهدف توظيفها في الحياه العلمية والاهتمام برفع مستويات المعلمين بما يتناسب مع ضرورات المستقبل والتركيز على تشجيع التعليم التقني والمهني (أبو الحمص،2006). وقد اشارت العديد من الدراسات الى عدد من المعارف التي يجب ان يتحلى بها الخريج في عصر المعرفة ومن أهمها:

1. الوعي بالقضايا الوطنية والإقليمية والدولية.
2. القدرة على الجمع بين المعارف المتخصصة والعامة.
3. التحليل النقدي والقدرة على استخدام البيانات وتحليلها والاستفادة منها.
4. مهارات اتقان حل المشاكل واتخاذ القرار.
5. التفكير المنطقي والابداعي (أبو الحمص ،2006).

وهي مواصفات ترتبط بشكل أو بآخر بجانب الكفاءة الشخصية من خلال تعزيز الثقة بالنفس وبناء الشخصية والرغبة المستمرة بالتعليم، وتعزيز الانتماء للمجتمع والوطن، لخلق جيل جديد توفر له الدولة الحاضنة الداعمة والمشجعة للإبداعات الفكرية والتي يمكن أن يتحلى بها الخريج.

الإبداع والتنافسية في الاقتصاد المعرفي:

لقد ازدادت حدة التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة، وأصبح الإبداع في تقديم منتجات ذات جودة عالية الشغل الشاغل للمنافسين في السوق، وقد اثبت عدة تجارب عايشها العالم تراجع شركات كبيرة استحوذت على نصيب كبير من السوق بسبب استمرار الإدارة لها وفق معطيات تقليدية، كشركة نوكيا مثلاً وأخرى قفزت لمستويات متقدمة جداً بسبب ابداعات العاملين فيها كشركة ايفون وسامسونج وامازون وعلي باب، وقد اثبت معظم الدراسات التي تناولت الموضوع ان العامل الرئيس وراء تقدم هذه الشركات وحفاظها على مكانتها وربط السوق، بنجاح هذه الشركات باستشراف المستقبل والقدرة على توظيف الثورة المعرفية الهائلة في تطوير منتجاتها، حتى أصبحت شركات عابرة للقارات، وهذا يدعونا للاعتقاد الجازم ان الثابت في هذا العالم هو التغيرات السريعة التي يمر بها، ولأهمية الابداع في زيادة التنافسية فقد ظهرت عدة مؤشرات على المستوى الدولي والاوروبي والعربي، لتكون أداة قياس يعتمد عليها واضعي السياسات في مختلف القطاعات، تركز في مجملها على التعرف على مواطن القوة والضعف، وتحليل العوامل التي تؤثر في التغير السنوي المستمر لمواكبة التحولات العالمية، من خلال دراسة خمس جوانب رئيسية في الدولة وهي المؤسسات الاقتصادية والتعليمية والرسمية، وراس المال البشري والبحث العلمي، وتطور اقتصاد السوق، والبنية التحتية المؤهلة، وصولاً لمستوى تطور الاعمال التجاري والاقتصادية، ويمكن ايجاز من خلال الابداع التي يقيسها المؤشرات العالمية على النحو التالي :

1. النظام القانوني:		
البيئة السياسية	**البيئة القانونية**	**بيئة الاعمال**
جودة الخدمات العامة	**قدرة الدولة على صياغة سياسات تساعد في نمو القطاع الخاص**	**سهولة انشاء شركات**
صناعة السياسات وتنفيذها	**القوانين والتشريعات توائم القوانين الدولية**	**القدرة على حل مشكلات الافلاس**
انتهاك حرية الصحافة	**قوانين العمل**	
2. العنصر البشري والبحث العلمي		
التعليم العام	**التعليم العالي**	**البحث والتطوير**
قيمة الانفاق على التعليم	**عدد الطلاب**	**عدد الباحثين ومراكز البحث**

DOI: 10.33193/IJoHSS.24.2021.300

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (24) سبتمبر 2021
Volume (24) September 2021
IJOHSS

قيمة لنفاق الحكومة على كل طالب	عدد طلاب الهندسة والعلوم	نسبة الانفاق على البحث
نوعية التعليم (نسبة الطالب لكل معلم، أداء الطلاب في القراءة والرياضيات)	قدرة الطالب على التفاعل وتبادل المعلومات والابداع	ترتيب اعلى ثلاث جامعات في جودة التعليم وتحديد مستواها عالمياً
3. تطور السوق		
الإقراض	الاستثمار	التجارة والمنافسة
سهولة الحصول على قرض	القدرة على حماية المستثمرين	
نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص من الناتج المحلي	نسبة القيمة السوقية من الناتج المحلي	كثافة المنافسة المحلية
نسبة قروض تمويل المشاريع الصغيرة	قيمة الأسهم من الناتج المحلي	
4. تطور الاعمال		
عمال المعرفة	روابط الابداع	استيعاب المعرفة
نسبة توظيف العمالة في القطاعات التي تعتمد على راس المال البشري المعرفي	التعاون بين الجامعات والصناعة بمختلف انواعها	نسبة الواردات من التكنولوجيا الثقيلة
	نسبة الانفاق على البحث والتطور المحول من الخارج	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي
نسبة المنشآت التي توفر تدريب	عدد الإيرادات والاختراع المشترك (القطاع الخاص والجامعات)	

المصدر: مجلة ساسة يوسف Sasapost.com/global: innovation-index-2016

دور مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني في التحول الاقتصاد والمعرفة:

لقد لعبت الجامعات الفلسطينية منذ نشأتها دور محوري في حياة الشعب الفلسطيني ، ليس فقط على مستوى تخريج اعداد وافرة من الخريجين الذين اثبتوا نجاحهم في مختلف المجالات، محلياً وعربياً ودولياً، بل ايضاً حققت اسهامات كبيرة في تعزيز الهوية الثقافية والوطنية الفلسطينية لخرجيها، ومع انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، كان لا بد لهذه الجامعات من تفعيل دورها في رفد المجتمع بأعداد إضافية من الخريجين للمساهمة في التنمية المستدامة، وهو ما نجحت فيه من خلال اعتماد برامج ما بين عام 1994-2005، الا ان التطورات المتسارعة في التحول نحو اقتصاد المعرفة في العالم، وتداعيات هذا التحول على المستوى الوطني الفلسطيني، وضع هذه الجامعات امام تحديات كبيرة، ومن أهمها قدرتها على رفد القطاع الخاص بخريجين مؤهلين قادرين على الابداع والتميز، على قاعدة الشراكة مع القطاع الخاص بتوفير خريجين على مستوى عال من الكفاءة ومصلحة الجامعات في تحقيق أهدافها سواء في تحقيق جودة عالية في مخرجاتها، او بالشراكة مع هذا القطاع في البحث العلمي.

ان اقصر الطرق امام الفلسطينيين لتحقيق نقله نحو الاقتصاد المعرفي، وهي الشراكة الحقيقية بين المستويات الثلاث (الرسمية، الجامعات، والقطاع الخاص)، انطلاقاً من وحدة المفهوم والادراك في تشخيص الواقع، ووضع سياسات عبر قطاعية قادرة على تحقيق الأهداف المرغوبة كجزء من المسؤولية المجتمعية والمصالح المتبادلة، خاصة في ظل الزيادة المتوقعة في عدد الشعب الفلسطيني داخل حدود عام 1967، والتي قدرها تقرير صادر عن الأمم المتحدة حتى عام 2030، بحوالي سبعة ملايين فلسطيني، في ظل زيادة الاستهداف المنظم للاحتلال لمختلف جوانب حياتهم، السياسية والاقتصادية والثقافية ..... الخ (الأمم المتحدة، 2016). وفي الواقع الفلسطيني فان التعليم يعتبر محور التنمية والتطور الذي ينشده المجتمع ، فالتعليم هو مفتاح أي تطور في

DOI: 10.33193/IJoHSS.24.2021.300

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (24) سبتمبر 2021
Volume (24) September 2021
IJOHSS

المجتمعات الحديثة، حيث يعتبر من اهم روافد التحول الاقتصادي، ولتحقيق ذلك لا بد لهذه الجامعات من تبني سياسات ذات اثر كبير في تحقيق نتائج تسهم في هذا التحول، من خلال قدرتها على تشخيص الواقع وتبني برامج ومناهج تعزز التوجهات الحديثة للمجتمع الفلسطيني، بالتركيز على رفع مستوى هذه البرامج، والاهتمام بالبحث العلمي وتطوير البيئة الداخلية للجامعات بما ينسجم مع طبيعة برامجها، من خلال التركيز على توظيف المعارف الحديثة وتكنولوجيا المعلومات، والاستفادة من التجارب العالمية الناجحة والتشبيك مع مؤسسات تعليمية وبحثية عالمية، الا ان عدد من العوامل ما زالت تعيق انتقال مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني من كلاسيكية التعلم الى حداثته، ومن أهمها ضعف الموازنات والإمكانات المادية، وتركيزها على التعليم النظري، وضعف الأبحاث العلمية والاهتمام بالبحوث النظرية على حساب البحوث التطبيقية، وعدم ملائمة الكثير من البرنامج الاكاديمية لاحتياجات السوق، ويمكن تحديد اهم الجوانب التي على الجامعات الفلسطينية التركيز عليها وإعادة تقيم تجاربها فيها لتحقيق الانتقال من تعليم قائم على مضمون المعرفة لتعليم قائم على انتاج المعرفة بالاتي:

1. الاهتمام بالتعليم القائم على انتاج المعارف (رأس المال الفكري)، من خلال التركيز على تنمية المهارات الذهنية والعقلية للطالب، بشكل يضمن بناء وتنمية راس مال معرفي قائم على الابداع في التفكير ، باعتبار ان تنميه القدرات الذهنية والعملية والقيم والاتجاهات الشخصية المنسجمة مع حاجات المجتمع مفتاح التحول نحو اقتصاد المعرفة (الكرد،2018).
2. توجيه البحث العلمي نحو الاهتمام بالأبحاث التطبيقية، الامر الذي يتطلب تبني رؤية جديدة في الأبحاث الصادرة عن الجامعات وتخصيص موازنات أكثر، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتفعيل دور الدولة في دعم هذه المراكز.
3. زيادة اهتمام الجامعات الفلسطينية بالتعليم التقني.
4. تشجيع التعليم القائم على الابداع والابتكار وتوظيف الوسائل الحديثة على مستوى تكنولوجيا المعلومات (النجار،2012).

وبالاطلاع على عدد من التجارب العالمية الناجحة بالتحول نحو الاقتصاد المعرفي، تتقاطع بعض السمات المشتركة بينها، ومن أهمها الثقافة المجتمعية المشجعة، والإرادة السياسية التي تشكل حاضنه لجهود مختلف القطاعات، واذا كان التحول نحو هذا النمط من الاقتصاد ضرورة ملحة، كجزء من الاقتصاد المقاوم الذي تمكن الشعب الفلسطيني بالبقاء على ارضه والحفاظ وجوده على ارضه، وهذا يتطلب تطوير السياسات الحكومية من خلال التشخيص الدقيق للحالة وصناعة سياسات عبر قطاعية ، وتقوم على مبدأ التشاركية بسبب العلاقة الارتباطية القوية بين نوعية التعليم الذي ننشده وبين نوع الاقتصاد الذي زيد، يهدف مواجهه احتياجات التنمية الاقتصادية وتوظيف قطاع التعليم، في بناء مجتمع المعرفة.

أهمية قطاع التعليم في السياسات الوطنية:

بمراجعة خطط التنمية الحكومية منذ 2008، وحتى الآن يمكن القول أن قطاع التعليم العام والعالي في فلسطين قد شكل أحد أهم الأولويات الحكومية، إلا أن البرامج والموازنات التي اعتمادها في هذا القطاع لم تكن بمستوى ما ورد في الخطط، فقد جاءت سياسات الحكومات المتعاقبة متطابقة الى حد بعيد بالتركيز على أهمية هذا القطاع من حيث النصوص التي وردت، والتي تمثلت جميعها بضمان جودة عالية للتعليم، وربط مخرجاته باحتياجات سوق العمل، وتطرقت بعضها الى تشجيع التعليم التقني وتنمية رأس المال البشري، وهذا من الناحية النظرية يشكل مدخل لصناعة سياسات تعليمية خاصه في قطاع التعليم العالي تحقيق الأهداف المنشودة، إلا أن واقع الحال ومن خلال رصد التطورات الحاصلة باعتبارها إحدى المؤشرات التي تقيس مدى ارتباط النظرية بالتطبيق، يشير إلى أن تحول هذا القطاع الى قطاع انتاجي مرتبط بالتحول نحو الاقتصاد المعرفي ما زال بطيئاً، كما أن الموازنة العامة وبالرغم من تخصيص أكثر من 17% للتعليم، الا أن قطاع التعليم العالي لم يحظَ على دعم يمكنه من الانتقال من البرامج الكلاسيكية الى برامج تراعي متطلبات التحول الى الاقتصاد المعرفي، الذي يشكل احتياج أكثر إلحاحاً لشعوب العالم الثالث كما جاء في تقرير اليونسكو في عام 2005، للاستفادة من تجارب العالم باعتبار أن المعرفة مصدراً رئيسياً للتنمية البشرية المستدامة، وخلق اقتصاد قائم على التعليم المستمر الذي يوفر رأس المال المعرفي، يقوم على الابتكار والتنافسية وزيادة الإنتاجية كماً وكيفاً (عبد المنعم،2019)، وبالعودة لخطط

DOI: 10.33193/IJoHSS.24.2021.300

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (24) سبتمبر 2021
Volume (24) September 2021
IJOHSS

التنمية التي اقرتها الحكومات المتعاقبة منذ 2008، وبحسب ما ظهر في ديباجة كلً منها، صياغتها وفق الأسلوب التشاركي، وهو ما يعني نظرياً إشراك خبراء ومؤسسات المجتمع المدني والمحلي والجامعات والقطاع الخاص ومراكز البحث العلمي في الصياغة، من خلال ورشة مفتوحة للوصول لصياغة سياسات تعليمية تحقق الأهداف المنشودة، وفق صياغة علمية تقوم على التشخيص الدقيق للواقع واختيار البدائل الواقعية، وتحديد مؤشرات قادرة على قياس تحقيق هذه الأهداف، الا أن واقع الحال والنتائج التي حققتها هذه الاستراتيجيات، تشير أن السياسات التي تم تبنيها لم تحقق النتائج المطلوبة، فتقرير الإحصاء المركزي يشير باستمرار لارتفاع نسبة البطالة بين الخريجين، وهذا لا يعني أن قطاع التعليم في فلسطين لم يشهد تطور، فقد أظهرت دراسات عدة ومن بينها دراسة للمعهد الفلسطيني للأبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، ان تطوراً ما قد حدث في استراتيجيات تشجيع التعليم التقني والتعليم القائم على تحقيق الكفاءات العقلية والعملية، لكنه بطيء وغير كاف، ويمكن للجدول التالي توضيح اهم التدخلات الحكومية في تشجيع هذا النمط واوجه القصور التي واجهت تحقيقها للنتائج المرغوبة(كميل، 2015).

المكون	الإنجاز	ملاحظات
نظام الحكم	**انشاء المجلس الأعلى للتعليم والتدريب التقني .** **تشكيل المجلس التنفيذي للنظام**	**لم يتم تحديد الأولويات من قبل المجلس.** **لم يتم انشاء مراكز التطوير رغم صدور قرار مجلس الوزراء بإنشاءه**
برنامج تطوير الموارد البشرية	**تطوير قاعدة بيانات للمعلمين ومؤهلاتهم واحتياجاتهم التدريبية.** **تطوير مناهج لتدريب المعلمين.**	**لم تتم مأسسة تطوير الموارد البشرية وفق خطه مقرة**
تطوير المناهج	**تم تطوير منهجية اعداد المناهج للتعليم التقني**	**لم يتم اعتماد وتطبيق المناهج المعتمدة وفق تحقيق الكفايات المطلوبة.**
انشاء نظام معلومات سوق العمل	**جهود متواضعة في انشاء المختبرات وورش العمل**	**حتى الان النظام غير فعال بالقدر الكاف**
ترخيص واعتماد البرامج	**برامج على مستوزى الكليات الجامعية المتوسطة فقط**	**لا توجد منهجية واضحة تشجع تبني برامج في مختلف الجامعات**

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2015

لقد قامت أجندة السياسات العامة للحكومة منذ عام 2008، على مجموعة من المبادىء والمرتكزات ، كما الحكم الرشيد والاستجابة لاحتياجات المجتمع المحلي ، وتحقيق الامن الاقتصادي، ويتكرر نص واضح يفيد أن الخطط التنموية الفلسطينية، تصاغ وفق الأسلوب التشاركي، مما يعني أن الحكومة قد أخرجت خططها للنور، من خلال تبنيها لهذا الأسلوب الذي يسمح لمختلف القطاعات في المجتمع الفلسطيني، بالإسهام في صياغة هذه الخطط، حيث يشترك القطاع العام والمجتمع المدني والقطاع الخاص في ورشة مفتوحة للوصول إلى أجندات سياسية، تعمل بموجبها الحكومة الفلسطينية خلال سنوات معينة، الا أن الجامعات الفلسطينية والقطاع الخاص لم يتم إشراكهما بالشكل الذي يمكن من خلاله تفعيل الإسهام الفعلي في إنتاج هذه الخطط، وهو ما أكده ثلاث أعضاء من المجلس التنسيقي للقطاع الخاص في جلسة جمعت معدي الدراسة معهم بتاريخ 2021/5/17.

لقد شهد العالم العديد من التجارب التي تقوم على الشراكة بين القطاع العام ومختلف القطاعات الأخرى، كجزء من سياسة الدولة نحو تعزيز مقومات الاقتصاد الوطني، و ليس من باب المبالغة إذا قلنا أن الفلسطينين في مرحلة تاريخية صعبة، قد سبقوا الكثير من الدول في إقامة شراكة بين مختلف المكونات المجتمعية، حيث كانت تجربة

DOI: 10.33193/IJoHSS.24.2021.300

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (24) سبتمبر 2021
Volume (24) September 2021
IJOHSS

ما قبل عام 1994، وهو العام الذي نشأت فيه السلطة، تقوم على نسج علاقة من التنسيق والدعم للقطاعات الأخرى، قادتها منظمة التحرير في حدود الممكن، وكان أهمها العلاقة بين المنظمة باعتبارها الكيانية السياسية والوطنية للفلسطينيين، وبين الجامعات الفلسطينية، وهي تجربة مدعاة للاعتزاز ومن حق أي فلسطيني أن يسأل أولي الأمر منه ويسألهم عن واقع ومستقبل هذه العلاقة، انطلاقاً من القناعة بأن اللبنة الأولى في بناء المستقبل هو السياسة التربوية في الدولة.

لقد أظهرت دراسة صندوق الأمم المتحدة للواقع الديمغرافي في فلسطين، أن عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة حتى عام 2030 سيقترب من سبعة ملايين نسمة، وذلك حسب نسبة النمو الحالية، (الأمم المتحدة ،2016)، وهذا يعني أن الأوضاع قد تزداد سوءاً في ظل وجود احتلال يحاصر الشعب الفلسطيني وينهب ثرواته من جهة، ومن جهة أخرى الاستمرار بتبني فلسفة تقليدية للتنمية في فلسطين، ولا اعتقد أن المشكلة هي في غياب الفهم الناضج لأولويات التنمية، فالنصوص التي تعبر عن ادراك الحكومة الفلسطينية لطبيعة المشكلة والعلاج معاً، سواء في ظل حكومة د. سلام فياض او د. رامي الحمد الله، أو في ظل الحكومة الحالية برئاسة د. محمد اشتية، تؤكد إدراكها لاحتياجات المجتمع، فقد تضمنت خطة الاصلاح والتنمية 2008-2010، الدعوة إلى تشجيع المبادرات والخطط التي تؤدي الى امتلاك الفلسطينين لاقتصاد معرفي، يتسم بانفتاحه على الأسواق الأخرى، (خطط الاصلاح الحكومية ، 2008)، وهو ما تكرر في خطة التنمية الوطنية 2011-2014، وأجندة السياسات الحكومية 2017-2020، والتي حملت عنوان المواطن أولاً، (أجندة السياسات الحكومية ،2017)، أو التصريحات الصادرة عن أصحاب الاختصاص في الحكومة الحالية، والدعوة لتبني فلسفة عصرية في التعليم، من خلال إنجاز نموذج فلسطيني متميز لمنظومة متطورة وفعالة للتعليم والتدريب المهني والتقني، وموائمة التخصصات مع احتياجات سوق العمل، نحو الانتقال من التعليم الى التعلم ومن الاحتياج إلى الإنتاج. وفي ظل إيمان الحكومة، لأهمية التنمية الاقتصادية، كأحد مقومات الصمود والبقاء للشعب الفلسطيني، غاب عن اجندتها بشكل واضح مفهوم الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات، إلا من بعض التصريحات التي تأتي في سياق ندوات أو مؤتمرات، لكنها لم تصل لمستوى تجسيد ذلك لخطط عمل أو تضمينها للأولويات التي أقرتها الحكومات المتعاقبة، وبالعودة للخطط الحكومية، وأجندة السياسات العامة منذ عام 2008، لم ترد هذه الشراكة في أي منها، وبالرغم من احتواء هذه الخطط لأولويات طموحة وإصلاحية من الناحية النظرية في مختلف المجالات، ركزت في مجملها على بناء اقتصاد المعرفة، وتوفير بيئة استثمارية للانتقال من اقتصاد خدماتي الى اقتصاد إنتاجي، إلا أنها في معظمها تركز على الخدمات في خلال قطاع الحكم المحلي، والأمن، الصحة، المواصلات ، وبخصوص التعليم لا يجد القارئ ما يشير للأسف للانتقال لتعليم عصري وفق استراتيجية وطنية تعبر عن رؤية الحكومة في الانتقال بالسياسة التعليمية إلى ما ينسجم مع حداثة المعرفة واحتياجات المجتمع، ففي خطة الإصلاح والتنمية 2008، لم يذكر التعليم الجامعي، فيما خلت خطة التنمية الوطنية 2011، تماماً من اي ذكر لهذا القطاع، أما اجندة السياسات 2017-2020، لم تغادر الفهم التقليدي للتعليم، حيث ورد فيها (سعي الحكومة لتوفير تعليم جيد وشامل للجميع) ، وفي مجمل هذه الخطط لم نجد أي إشارة لأهمية رعاية الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات .

وبقراءة تحليلية للخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022 ، والتي تشمل قطاعي التعليم العام والجامعي ، وبالرغم من اعتماده رؤية تقوم على خلق مجتمع فلسطيني يمتلك القيم والعلم والثقافة والتكنولوجيا لإنتاج المعرفة وتوظيفها في التحرر والتنمية،الا ان منطلقات التحول التربوي والاهداف الاستراتيجية لقطاع التعليم وتطلعات الوزارة كما وردت نصا في الخطة تقتصر فقط على التعليم العام دون الاشارة للتعليم الجامعي ، (الخطة الاستراتيجية ، 2017-2022) ، كما خلت الخطة من اي اشارة للعمل المستقبلي لتعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات الفلسطينية ، وبحسب احد المدراء العامون في وزارة التعليم العالي ، فان السبب في ذلك هو عملية الدمج بين الوزارتين وبقاء التعليم الجامعي في دائرة التقليدية من حيث الفكر والممارسة وغياب دور مجلس التعليم العالي في رسم السياسات التعليمية على مستوى التعلم الجامعي ، كما ان مشاركة مؤسسات المجتمع المحلي ما زالت شكلية ، وان القطاع الخاص ليس لديه مشكلة في عملية الاستقطاب للكفاءات المميزة ، وذلك بسبب وفرة الخريجين ، حيث يعتمد على اعادة تدريب وتاهيل مقتصرة فقط على من يختارهم للعمل ، باعتبار ذلك اقل كلفة ، (مقابلة مع احد المدراء العامون في وزارة التعليم العالي ،2020). وهو ما تقاطع معه مدير دائرة الدعم الفني في احدى شركات الاتصالات ، من خلال تجربته في الجامعة او في الشركة ، حيث اعتبر

DOI: 10.33193/IJoHSS.24.2021.300

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (24) سبتمبر 2021
Volume (24) September 2021
IJOHSS

ان المساقات العملية التي اجتازها في الجامعة لم تكن كافية ، فقد واجه مشكلة الاندماج في بيئة عمله بسبب الفجوة بين مهاراته ومتطلبات الوظيفة ، وبسبب حاجة الشركة التي يعمل بها والشركات الاخرى لموظفين في بداياتها الاولى ، ولقلة الخريجين في مجال هندسة الاتصالات ، عملت هذه الشركات على اعداد برامج تطويرية لموظفيها ، اما اليوم فان كثير من الشركات بسبب وفرة هذه التخصصات تلجأ الي التعاقد لفترات تجريبية ربما تستغني خلالها عن اعداد كبيرة منهم ، ليس فقط بسبب عدم قدرتهم على الاندماج في بيئة العمل ، بل وأيضا لحسابات نهاية الخدمة (بحث سابق ،2020).

نتائج الدراسة

استندت نتائج هذه الدراسة لآراء عدد من الخبراء وأصحاب الشأن في القطاع الخاص وعدد من الخبراء التربويين من الجامعات الفلسطينية، حيث تم عقد لقاء وجاهي مع ثلاثة من أعضاء المجلس التنسيقي للقطاع الخاص، وهو مجلس يمثل مختلف القطاعات الاقتصادية في فلسطين، فيما كانت اللقاءات مع الخبراء التربويين منفردة، وقد تم تقديم شرح لمجموعة البؤرية لأهداف الدراسة وأهم الأسئلة التي من المتوقع ان تجيب عليها، ولتحقيق ذلك تم صياغة عدد من الأسئلة الفرعية التي تم توجيهها لهم، ومن ثم تحليل الإجابات وربطها بنتائج دراسات سابقة أو سياسات معتمدة من الحكومة والجامعات الفلسطينية، وقد كانت الأسئلة على النحو الآتي :

السؤال الأول:

تشكل مخرجات التعليم الذي يسهم قطاع التعليم العالي في تمكين الخريجين بها أحد أهم مقومات التنمية الاقتصادية من خلال رفد سوق العمل بموارد بشرية مؤهلة قادرة الحفاظ على ديمومة عملية الاقتصاد بما يسهم في المحافظة على مستوى المواكبة الذي يحدد المواكبة في الحضور العالمي، وفي ظل ما سبق كيف تنظرون إلى واقع العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل، والى أي حد درجة رضاكم أو عدم رضاكم عنها، وكيف يمكن تعزيزها من خلال إيجاد دوافع تعيد هيكلة هذه العلاقة بما يخدم علاقة مؤطرة تنبثق من سياسة محدده تنظم هذه العلاقة وتوجيهها نحو علاقة تكاملية تحقق بيئة تنموية فلسطينية مؤهلة للاقتصاد المعرفي؟ من خلال تحليل إجابة لمجموعة البؤرية على هذا السؤال، فقد تضمنت أوجه اختلاف وأخرى تقاطع، حيث اتفقت المجموعة سواء على مستوى خبراء القطاع الخاص او التربويين على غياب للعلاقة المؤطرة بين الجامعات والقطاع الخاص، معتبر ان الجهة التي تتحمل القسط الأكبر من المسؤولية هي الحكومة الفلسطينية، بسبب غياب اليات التنسيق والتواصل المنظمة بينها وبين مختلف القطاعات، فقد اعتبر خبراء الاقتصاد أن من أهم المهام التي يجب أن تقوم بها الحكومة هو خلق بيئة مناسبة لتعزيز الشراكة بين مختلف القطاعات، ليس فقط الجامعات والقطاع الخاص، فيما اعتبر الخبراء التربويين أن علاقة وزارة التعليم العالي مع الجامعات تقتصر على رئاستها لمجلس التعليم العالي وعلى علاقة الجامعات مع هيئة الاعتماد والجودة التي من المفروض أنها تقوم بتقديم دراسات دورية وأبحاث عالمية تتعلق بجودة التعليم تستند على نتائجها في الغاء برامج واستحداث أخرى تراعي احتياجات السوق، وقد شكل الخبراء التربويين بفاعلية الالية التي تستخدمها الهيئة، في إقرار برامج جديدة، بحيث لا تخضع لأولويات المجتمع الفلسطيني، وإن بعض هذه البرامج يتم اعتماده تحت الضغط أحيانا. إما فيما يتعلق بكيفية التأسيس لعلاقة تكاملية بين القطاع الخاص والجامعات، فقد قدم الخبراء التربويين على رؤية تقوم بالأساس على ضرورة الشراكة ليست فقط بين القطاعين بل أيضاً مع القطاع العام والأهلي، حيث ان الجامعات لا تخرج كوادر فقط للقطاع الخاص، بل لمختلف القطاعات، وعلى راسها القطاع العام الذي يتولى إدارة الشأن العام للشعب الفلسطيني، وقد حدد الخبراء التربويين.

أهم محاور هذه العلاقة وفق آلية ثلاثية وهي :

1. تبني الحكومة الفلسطينية هذه الشراكة من خلال توسيع دائرة المشاركة في صياغة اجندة السياسات الوطنية القطاعية وغير القطاعية.
2. دعم القطاع الخاص والحكومي للبحث العلمي خاصة في المجالات التقنية.

تفعيل دور مجلس التعليم العالي وتطوير مهمته من مهمة تنسيقية الى صياغة سياسات التعليم العالي بالشراكة مع القطاع العام والخاص.

وقد كان العائق المادي في وجهة نظر الخبراء التربويين اهم المعيقات التي تواجه تطوير أداء الجامعات الفلسطينية، بسبب عدم التمويل الكافي لتمويل البحث العلمي. اما خبراء القطاع الخاص، فقد اعتبروا ان مصلحة

DOI: 10.33193/IJoHSS.24.2021.300

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (24) سبتمبر 2021
Volume (24) September 2021
IJOHSS

الشغل تكون بالأساس على استقطاب كوادر شبابية مؤهلة، وكثير من الشركات او المنظمات تمارس عملية الاستقطاب لموظفيها من عدد كبير من الباحثين عن الوظائف، بحيث يمارس عملية التقييم القبلي، ثم التدريب ثم الفترة التجريبية، وهناك جزء مهم من الشغلين خاصة أصحاب المصالح الصغيرة والمتوسطة يعتمدوا بالأساس على موظفين من الدوائر الاجتماعية المقربة، وفي كلتا الحالتين هناك رضا نسبي عن الأداء بسبب توفر المعرفة المطلوبة والرغبة لدى العاملين بتطوير قدراتهم كجزء من الامن الوظيفي او رغبة بالترقية او زيادة الراتب، وقد اعتبروا ان مستوى الأداء لبعض العاملين في بعض الشركات الفلسطينية يفوق مستوى اقرانهم في الدول العربية، خاصة في شركات التكنولوجيا الا اننا حسب وجهة نظرهم لم نصل لمستوى يمكن اعتبار الخريج الفلسطيني قادر على انتاج المعرفة خاصة في مجال التكنولوجيا، ليس في مستوى قدراتهم الذهنية، بل بسبب غياب الإمكانيات والرعاية وعدم الاهتمام الكاف من المجتمع الفلسطيني بالأبحاث العلمية النوعية، والاكتفاء باستيراد المعرفة التي ربما تكون أقل تكلفة من انتاجها، وبالرغم من هذه الإجابة التي اعتبروها توصيفاً للحالة، الا انهم دعوا لمن يقرع الجرس للبدء بتنظيم العلاقة بين مختلف القطاعات بهدف خلق علاقة تكاملية بينها من خلال أفكار إبداعية تحقق النتائج المرجوة.

السؤال الثاني:

كيف يمكننا رسم سياسات تربوية تعليمية على مستوى قطاعي التعليم العام والعالي يحقق التكاملية بين القطاعين في طبيعة مخرجات التعليم التراكمية التي تمكن المتعلم من الانتقال السلس والمتكامل بين كافة مراحل التعليم في النظام التربوي الفلسطيني دون فجوات سواء في محتوى التعلم أو آلياته أو أدوات التقويم واستراتيجياته؟

بالرغم من توضيح السؤال اكثر من مرة لخبراء القطاع الخاص، الا انهم اعتذروا عن الإجابة باعتبارهم جهة غير مختصة، إلا أنهم أكدوا على أهمية المدرسة كمؤسسة تربوية يمكن ان تقوم ببناء شخصية الطالب وتأهيله للدراسة الجامعية، بحيث لا يشعر الطالب بالفجوة بين ما تلقاه من تعليم في المدرسة وبين متطلبات الجامعة، وقد ذكر بعضهم تجارب صحيحة من خلال ما واجهوا من معوقات خاصة في السنة الدراسية الأولى، معتبرين ان مرحلة التأسيس للتخصص كانت مقررات دراسية كمداخل للتخصص، خاصة في التخصصات العلمية او حتى في بعض التخصصات في العلوم الإنسانية كعلك الاجتماع او علم النفس، وقد دعوا لاعتبار صفوف التعليم الثانوي مرحلة أولى في تأسيس الطلبة للدراسة الجامعية.

أما الخبراء التربويون فقد دعوا لصياغة استراتيجية تربوية تعليمية بالشراكة بين خبراء في التعليم العام والجامعي، إذ الملاحظ اليوم غياب التنسيق بين صانعي السياسات التربوية وبين الجامعات ومجلس التعليم العالي والوزارة حتى في ظل الدمج بين وزارتي التربية والتعليم العالي، حيث عملت الوزارة اكثر من مجال التعليم العام واهلت لحد كبير التعليم العالي، وقد اعتبروا ان أهمية التنسيق في اعداد استراتيجية تشاركية تقوم على سياسات بعيدة المدى ، بحيث بدأ من المدرسة وتحويلها لمؤسسة تقوم على تعليم الطالب التفكيري العلمي من خلال التركيز على طريقة التفكير والتحليل وطرق حل المشاكل وربط الطالب بقضايا علمية في محيطة الخارجي وتعليمة طرق التعامل مع القضايا التي تحيط به سواء على مستوى الاسري او على المستوى العام، من خلال نقله من الارتباط بمجموعه من القرارات الدراسية الى محاولة اكتشاف المحيط الخارجي حيث تتوفر اليوم العديد من التقنيات التي يمكن ادماجها في العملية التعليمية التعلمية، ويمكن تلخيص اهم النقاط التي وردت في إجابات الخبراء التربويين على النحو الاتي:

1. لم تعد المدرسة أو الجامعة المصدر الرئيس في المعلومة، فقد أتاحت الثورة المعرفية سهولة الوصول للبيانات من خلال شبكة الانترنت، لكن على المدرسة والجامعة أن تعلم الطالب طريقة تحليل ومعالجة البيانات المتوفرة وتوظيفها في حل المشكلات التي تواجهه، ويمكن تطوير اهتمام الطلبة بالاستخدام الشخصي بنقله لاستخدام التقنيات الحديثة كأدوات مساعدة في حياته العلمية، وهذا يساعدنا في ردم الفجوة بين الطالب والتكنولوجيا الرقمية.
2. يجب تفعيل دور المجتمع المحلي من خلال مؤسساته في دعم التعليم فكثير من الدول يقود قطاع الحكم المحلي من خلال المجالس البلدية التعليم في المجتمعات.
3. يمكن الاستفادة من بعض التجارب في العالم والتي تعطي خصوصية في بعض المقررات الدراسية انسجاماً مع طبيعة الاقتصاد في جغرافيا معينة، بحيث يتم التركيز على قضايا تهتم بالمجتمع المحلي، فيمكن مثلاً طرح مواد دراسية أو حتى مقررات زراعية في المجتمعات التي تهتم بالزراعة بعمل بهذا النمط في عدد من الدول التي

DOI: 10.33193/IJoHSS.24.2021.300

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (24) سبتمبر 2021
Volume (24) September 2021
IJOHSS

تتبنى التعليم المدار ذاتياً، وبالرغم من عدم نجاح هذا النمط في فلسطين من خلال الاطلاع على تجربة في منطقة نابلس الا اننا يمكن ان نطور التجربة ونستفيد من نتائجها.

4. لقد اعتبر الخبراء التربويين أن جميع عناصر العملية التربوية بحاجة لإعادة تقيم، بدءاً من المناهج التي يجب ان يعاد بناءها لبناء قدرات ذهنية وعملية تقوم على الاستنتاج وتعليم طرق التفكير وإعادة تأهيل المعلمين بدءاً من كليات التربية في الجامعات واعتماد برنامج مستمر لتطوير قدراتهم وفق التطورات التي يشهدها العالم في العلوم التربوية وطرائق التدريس وصولاً لعملية التقويم وهي بحد ذاتها علم تجاوز مفهومه الاليات التقليدية التي تستخدم في مدارسنا او جامعاتنا. وقد اعتبر الخبراء التربويين ان اشراك القطاع الخاص في رسم السياسات التعليمية في قطاع التعليم العالي يحقق إمكانية الانتقال من سياسات قائمة على عدد البرامج الاكاديمية والى سياسات تراعي حاجة السوق واعداد خريجين مؤهلين وقد اثبتت تجربة البرنامج المدعوم من الحكومة الألمانية في جامعة القديس، إمكانية التأسيس لشراكة حقيقية تحقق مصالح كلا الطرفين.

السؤال الثالث:

في ظل توظيف المعرفة في عملية التنمية الاقتصادية في العالم، والتجارب الناجحة التي حققتها العديد من الدول، إضافة الى ما يمكننا الاستناد إليه من مقومات تضمنتها تجربتنا الفلسطينية التاريخية على كافة الصعد، كيف ترى أنه من الممكن الانتقال من الأشكال التقليدية لمخلف قطاعات الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد معرفي يقوم على توظيف الثورة المعرفية التي يشهدها العالم في هذا المجال ؟

اعتبر خبراء القطاع الخاص، ان تجارب العالم في هذا الشأن متفاوتة، لكنها تشترك في عامل مهم ، خاصة اقتصاديات الدول المتقدمة، وهي استخدام المعرفة في انتاج اشكال جديدة من الاقتصاد، مثل الاقتصاد الرقمي، الا أن الحال في الواقع الفلسطيني مختلف، فكثير من شركات التكنولوجيا الكبيرة لا تتعامل مع الشعب الفلسطيني مباشرة، مما أدى لخلق حالة من التبعية لهذه الشركات، وبالرغم من نجاح قطاع الاتصالات في توفير الخدمات للمواطن الفلسطيني، الا ان هذا القطاع ما زال يعاني اما بسبب إجراءات الاحتلال، كما هو الحال برفضة تزويد مناطق السلطة الخدمة الجيل الرابع والخامس من الانترنت، او ما يشوب هيمنة بعضها على السوق او احتكارها لبعض الخدمات مثل خدمة الفايبر وغياب دور فاعل لوزارة الاتصالات في الراقبة وتنظيم هذا القطاع.

وهذا لا يعني اننا عاجزين عن بناء اقتصاد وطني مقاوم، يحقق نسبة معقولة من الاكتفاء الذاتي، ويسهم في الحد من نسبة البطالة، ويزيد من إيرادات الدولة، لكن اولاً علينا ان نحدد شكل الاقتصاد الذي نريد، والاجابة في الحالة الفلسطينية سهلة، فنحن شعب تحت الاحتلال، لكنه ابدع تاريخياً في خلق حالة من المواجهة الثقافية والسياسية والاقتصادية، ففي سنوات الانتفاضة، تبنى الشعب الفلسطيني الاقتصاد المعرفي، من خلال مشاريع بيتية صغيرة في الزراعة او تربية الثروة الحيوانية، او التصنيع الغذائي الذي كانت تقوم به ف غالب الأحيان جمعيات تعاونية نسائية في القرى والمدن والمخيمات.

وبالاستناد للتجارب التاريخية للشعب الفلسطيني ، وتشخيص واقع الاقتصاد الفلسطيني ، يمكن القول ان شكل الاقتصاد الذي نريد هو الاقتصاد المتعدد (زراعي ، صناعي ، سياسي .....الخ)، وقد عبرت الحكومة الفلسطينية عن هذا الشكل من خلال ما اسمته بالتنمية العنقودية، وهي من الناحية النظرية ابداع في الرؤية لكنها حتى الان لم تقلع بالشكل المطلوب، ربما يسبب الازمات التي مرت بها الحكومة منذ تشكيلها كأزمتي المقاصة وأزمة جائحة كورنا، لكننا يمكن البناء على هذه التجربة، وهذا يتطلب زيادة موازنات الدعم المختصة، ليس فقط لدعم البنية التحتية للأشكال المتعددة من الاقتصاد، بل أيضاً لتأهيل وتدريب العاملين على توظيف المعرفة بما يحقق زيادة في الإنتاجية.

ويمكن اجمال أهم النقاط التي وردت في ردود الخبراء على النحو الآتي:

1. يجب تحديد شكل الاقتصاد الذي نريد.
2. تمثل سياسة التنمية بالعناقيد نظرية مهمة، لكن المطلوب توفير الإمكانيات والخطط اللازمة لتفعيلها.
3. أهم مقومات التنمية المستدامة في فلسطين، وفره راس المال البشري الجيد، لكن المطلوب تأهيل القدرات الفردية والجماعية وتوظيف المعرفة في مختلف اشكال الاقتصاد الفلسطيني.
4. إعادة تشجيع الورش الصناعية الصغيرة والمتوسطة والاهتمام اكثر بالصناعات الغذائية المرتبطة بالمنتج الزراعي الفلسطيني.
5. إعادة تنظيم قطاع الاتصالات وشركات التكنولوجيا.

DOI: 10.33193/IJoHSS.24.2021.300

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (24) سبتمبر 2021
Volume (24) September 2021
IJOHSS

6. ضرورة خلق بيئة تنافسية قائمة العدالة وتكافؤ الفرص، ودعم رسمي لمختلف القطاعات الاقتصادية.
7. بناء منظومة من التعاونيات الإنتاجية، خاصة في المناطق الزراعية.

ويستدل من إجابات الخبراء، إن الانتقال من الشكل التقليدي للاقتصاد الفلسطيني ، لاقتصاد يقوم على توظيف المعرفة يتطلب شراكة حقيقية بين مختلف القطاعات في فلسطين، خاصة القطاع العام والخاص والجامعات، وبالرغم من سيطرة الاحتلال مقدرات الشعب الفلسطيني، الا أن التشاركية والمسؤولية الوطنية يمكن أن تحقق تنمية اقتصادية مستدامة تحد من البطالة وتزيد من الإنتاجية وتعزز مقومات الصمود للمواطن الفلسطيني.

الاستنتاجات:

استناداً لتحليل آراء الخبراء المجموعة البؤرية، بالعودة لنتائج العديد من الدراسات والأبحاث المختصة فان أحد أهم مقومات الاقتصاد المعرفي هو راس المال البشري لمؤهل، وفي الحالة الفلسطينية وبالرغم من استثنائتها بسبب بيئتها الداخلية، وسيطرة الاحتلال على أهم مواردها الا ان التجربة في الانتقال بالاقتصاد الفلسطيني نحو اقتصاد معرفي يوظف رأس المال البشري ما زالت متواضعة، ليس لضعف الإمكانيات بل لغياب سياسات تنموية ذهنية تشاركية، حيث ما زال الحديث حول ضرورة الانتقال لهذا النمط من الاقتصاد وحديثاً عاماً لم يتم ترجمته لخطط عمل تقوم على سياسات تنموية متوسطة وبعيدة المدى، مما خلق حالة من ترحيل المسؤوليات بين القطاعات المختلفة، بسبب غياب الدور التكاملي القائم على صياغة سياسات تشاركية تراعي مصالح لمختلف الأطراف بما يحقق المصلحة العليا في خلق تنمية مستدامة، من خلال بيئة حاضنه وتشجيعية للانتقال لاقتصاد المعرفة، ويمكن اجمال اهم الاستنتاجات التي توصلت لها الدراسة بالآتي:

1. ضعف العلاقة التشاركية في صياغة السياسات والخطط الاستراتيجية بين القطاع العام والتعليم العالي والقطاع الخاص.
2. بالرغم من توظيف المعرفة في بعض المعرفة في بعض القطاعات الاقتصادية في فلسطين، الا ان غالبها ما زال يمارس بالطرق التقليدية.
3. زيادة الفجوة بين مخرجات التعليم العالي والسوق الفلسطينية.
4. وجود فجوة بين التعليم العام والجامعي.

التوصيات:

قدمت الدراسة مجموعه من التوصيات استناداً وهي على النحو الاتي:

- ضرورة إعادة صياغة السياسات التعليمية في الجامعات بالشراكة مع القطاع الخاص لتحديد الأولويات المشتركة فيما يتعلق بطبيعة البرامج الاكاديمية لتعزيز الاقتصاد المعرفي من خلال تأهيل وتدريب الخريجين للانخراط في تحقيق الانتقال لهذا النوع من الاقتصاد.
- ضرورة رسم سياسات مستقبلية تقلل الفجوة بين التعليم العام والعالي واعتبار مرحلة التعليم ما بعد الأساسي مرحلة اعداد الطلبة للتعليم الجامعي.
- زيادة اهتمام الجامعات الفلسطينية باكساب خريجيها قدرات عقلية وذهنية تقوم على انتاج المعرفة وتوظيفها في حياتهم العملية.

المراجع

1. أبو الحمص، نعيم،(2006).نمو سياسات تعلم لتحفيز اقتصاد معرفي تنافسي في الأراضي الفلسطينية.معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، رام الله.
2. أبو الشامات، محمد، (2012). اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية. جامعة دمشق، سوريا.
3. الأمم المتحدة. 2016، الواقع الديمغرافي الفلسطيني، موقع الأمم المتحدة. Un.News.org.
4. أنيس، بوذياب،(2016) . دور مؤسسات التعليم العالي في لبنان في رفد اقتصاد المعرفة. كلية العلوم الاقتصادية، الجامعة اللبنانية، لبنان.
5. بن وارث، شرف الدين، (2019). دور مؤسسات التعليم العالي في بناء اقتصاد المعرفة. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي، ورقلة، الجزائر.

DOI: 10.33193/IJoHSS.24.2021.300

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (24) سبتمبر 2021
Volume (24) September 2021
IJOHSS

6. صبره، منصور، طوقان، علاء، حبيشه، لؤي، النعيش، مفيد، 2015. ما مدى جاهزية مؤشرات المعرفة في الاقتصاد الفلسطيني لتوجه نحو اقتصاد المعرفة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
7. طفاش، سلامة، 2014. التعليم والتعليم العالي واقتصاد المعرفة. Talabanews.net
8. عبد الهادي،فتحي، (2019). اقتصاد المعرفة في الأدبيات العربية دراسة تحليلية ودروس مستفادة. المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات،مج 1، ع 1.
9. الفجار، جميل، (2012). تطوير أساليب التعليم في الجامعات الفلسطينية في ظل اقتصاد المعرفة. مجلة جامعة الجليل للبحوث، العدد 15.
10. الفيالي، عصام وآخرون، (2010). دور مجمعات التقنية في التحول لإقتصاد المعرفة. جامعة الملك عبد العزيز، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 27.
11. الكرد، ضياء،(2018). الدور المؤول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة. بحث مقدم لمؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة، جامعة النجاح الوطنية.
12. كريمة، شلغوم، هندة، مدفوني، (2020). الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري كمدخل استراتيجي لتحسين جودة التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة دراسة حالة بعض الجامعات الجزائرية. المجلد 15، العدد 1، جامعة أم البراقي، الجزائر.
13. نمور، نوال، (2012). كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم. رسالة ماجستير.
14. نور الدين، مبني، سحية، قامون، (2019). دور مؤسسات التعليم العالي كفاعل استراتيجي في إرساء اقتصاد المعرفة. مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مجلد 05، عدد 01، جامعة محمد لمين دباغين، الجزائر.
15. Abugame, Gaber,2017. The impact of Education on Economic Growth in Palestine 1990-2014,Ministry of Education Higher,Scientific Research Council,Gaza,Palestine.
16. Awajneh,Ahlam,Sabbah,Suhair,Naser,Inas,2017.Concepts And Roles Of Faculty in the Palestinian University in the light of Knowledge Economy. World Journal Of education. Vol 7,N06,Palestine.
17. Sabbah,Suhair,Naser,Inas,Awajneh,Ahlam,2016.The Teachers Roles in lighet of knowledge Economy from the Perspective of the Educational Supervisors in Palestine. Journal of Education and Practise,vol 7,N 26,Alquds University.Palestine.

DOI: 10.33193/IJoHSS.24.2021.300